اعتقال بلا تهمة!!

ملف قضية الاعتقال الإداري للشاب علاء الطويل جبارين

مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان

الفاخورة، الناصرة

رمز بريدي: 16000 صندوق بريد: 10350

هاتف: (+972)-4-6471471 فاكس: (+972)-4-6559992

Website: www.Meezaan.org email: info@meezaan.org

تولت مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (الناصرة) متابعة ملف الاعتقال الإداري للشاب علاء (رزق) الطويل جبارين (22 عاما) من مدينة أم الفحم منذ لحظة الاعتقال وحتى الإفراج عنه، كما وتابعت ملف التضييق عليه حتى بعد الإفراج عنه، حيث بعثت برسالة عاجلة إلى وزارة الداخلية، تطالب فيها الوزارة بإصدار بطاقة هوية جديدة للشاب علاء الطويل وأيضا تسجيله وزوجته في سجل المتزوجين في وزارة الداخلية.

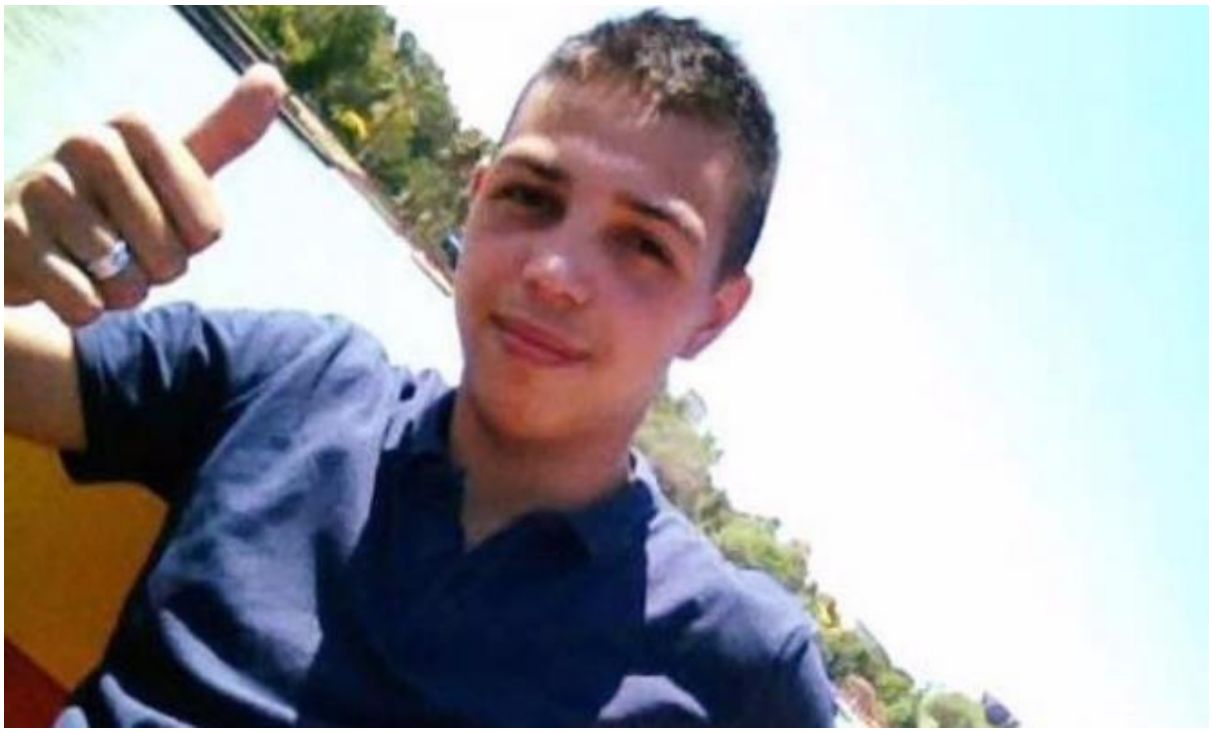

الشاب علاء الطويل جبارين

اعتقل الشاب علاء الطويل جبارين في تموز/ يوليو 2017، وبعد خضوعه للتحقيق فترة من الوقت أصدر القائم بأعمال وزير الأمن الإسرائيلي، يوفال شتاينتس، آنذاك، بتاريخ 2017/7/30 أمر اعتقال إداري ضده لمدة 4 أشهر.

מדינת ישראל

צו מעצר מנהלי

בתוקף סמכותי לפי סעיף 2 לחוק סמכויות שעת חירום (מעצרים), התשל"ט-1979, מכיוון שיש לי יסוד סביר להניח שטעמי ביטחון המדינה וביטחון הציבור מחייבים זאת, אני מצווה בזאת על מעצרו המנהלי של:

עלא	חיאלד	רזק	טוויל
שם פרטי	שם אב	שם סב	שם משפחה

1995	אזרח ישראלי	אום אל פאחם	31575742-7
שנת לידה	אזרחות	מקום מגורים	ת.ז.

ומורה כי יוחזק במעצר בכלא קציעות או מגידו או גלבוע

مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان

מיום – 13.8.17

עד ליום – 12.12.17

ד"ר יובל שטייניץ - ממלא מקום שר הביטחון

12/8/2017

תאריך

نسخة من القرار الإداري بحق علاء الطويل

وفي 14.8.2017، عقدت جلسة المحكمة المركزية في مدينة حيفا، للنظر في ملف الاعتقال الإداري للشاب علاء الطويل، وقد ترافع عن الشاب المعتقل المحاميان مصطفى سهيل محاميد وعمر خمايسي من مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان، وانتهت الجلسة بقرار تمديد اعتقال علاء لمدة أسبوع.

وتعقيبًا على ذلك، قال مدير مؤسسة ميزان؛ المحامي عمر خمايسي: إن المحكمة نظرت، في أمر الاعتقال الإداري بحق الطويل، ثم رفعت مداولاتها إلى يوم الإثنين القادم، حيث نقوم كطاقم دفاع في الطعن على الاعتقال، والذي نعتقد أنه تعسفي ويندرج في إطار الحملة الممنهجة، في الآونة الأخيرة، ضد الشبان العرب وتتركز في منطقة وادي عارة ومدينة أم الفحم.

وأكّد المحامي خمايسي أن أوامر الاعتقال الإدارية طالت، حتى الآن، إلى جانب الطويل، 4 معتقلين آخرين وهم: معتصم محاميد من قرية معاوية، وأحمد مرعي من عرعرة، وأدهم ضعيف من عرعرة، بالإضافة إلى معلم من منطقة الجليل، والمعتقل إداريا منذ 3 أشهر. موضحًا أن اعتقال الطويل، يؤكد المخاوف في لجوء المؤسسة الإسرائيلية إلى سلاح الاعتقال الإداري في مواجهة الشبان والناشطين وقيادات الداخل. كما وحذّر من التعاطي الساذج من قبل الشبان مع ما ينشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والحذر في كتاباتهم"، مشيرًا إلى أن الأذرع الأمنية قد تلجأ إلى نصب شراك لهؤلاء الشبان من خلال عملائها تصطادهم من خلالها.

بدوره قال رئيس اللجنة الشعبية في أم الفحم، أحمد شريم، أنه كان في تواصل دائم مع عائلة المعتقل الطويل، وأنها كلّفته بالحديث باسمها ومتابعة الملف، مبينًا أن الشاب علاء الطويل هو ضحية المخابرات. كما ودعا إلى وقفة جدية ومسؤولة من قبل قيادات الداخل الفلسطيني في مواجهة غول الاعتقالات الإدارية وعموم التصعيد الموجه ضد الداخل الفلسطيني وقياداته.

ويوم 27.8.20217، مددت المحكمة المركزية في مدينة حيفا، الاعتقال الإداري بحق الشاب علاء لمدة 4 أشهر. وقالت مؤسسة ميزان لحقوق الانسان (الناصرة): إن المحكمة ثبتت الاعتقال الإداري بحق الطويل حتى 2017/12/12، استنادًا لقانون الطوارئ (الاعتقالات) لسنة 1979.

المحامي عمر خمايسي وإلى جانبه قيادات سياسية وشعبية في جلسة المحكمة في حيفا: 27.8.2017

وفي 12.12.2017، أفرجت مصلحة السجون الإسرائيلية، عن الشاب علاء الطويل جبارين من مدينة أم الفحم، بعد اعتقال إداري دام 4 أشهر بتهم أمنية، وفق مزاعم المؤسسة الإسرائيلية.

علاء الطويل يتوسط المهنئين له بالتحرر أمام سجن مجدو

ويوم 9.1.2018، بعثت مؤسسة ميزان لحقوق الانسان برسالة عاجلة إلى وزارة الداخلية، تطالب فيها الوزارة بإصدار بطاقة هوية جديدة للشاب علاء الطويل ابن مدينة أم الفحم وأيضًا تسجيله وزوجته في سجل المتزوجين في وزارة الداخلية.

وأوضحت مؤسسة ميزان أن هذه الرسالة تأتي في أعقاب توجه الشاب علاء إلى وزارة الداخلية من أجل إصدار بطاقة هوية جديدة بعد أن صادرتها إدارة السجن مع دخوله السجن في تاريخ 13.08.2017، حيث تم اعتقال الشاب علاء الطويل اعتقال اداري دون توجيه أي تهمه له.

وتابعت ميزان: مع خروجه من السجن طلب من إدارة مصلحة السجون بإعادة بطاقة الهوية خاصته التي أخذتها منه مع دخوله السجن إلا أن الأخيرة قالت له عليك التوجه لوزارة الداخلية من أجل إصدار بطاقة جديدة، وعندما توجه إلى مكاتب وزارة الداخلية في العفولة يوم 25.12.2017 من أجل تسجيله في سجل المتزوجين وزوجته وإصدار بطاقة هوية جديدة، وبعد انتظار طويل هناك، عادت إليه إحدى الموظفات قائلة إنه لا يمكن إصدار بطاقة هوية جديدة أو تسجيلك في سجل المتزوجين، وأن الأمر غير متعلق في مكاتب الوزارة في العفولة إنما في "القدس" وأن الأمر قيد الفحص وسنقوم بالاتصال بك غدًا وشرح الأسباب والإجراءات.

وأشارت مؤسسة ميزان إلى أن وزارة الداخلية حتى ذاك اليوم، لم تقم بالاتصال به ولا استدعاءه من أجل اتمام عملية التسجيل، وبناء عليه فقد توجهت مؤسسة ميزان بطلب عاجل لوزارة الداخلية مطالبة إياه بإتمام عملية التسجيل وإصدار البطاقة، حيث أوضحت في رسالتها أن رفض الوزارة غير قانوني ويمس في حقوقه الأساسية وهو يناقض قانون أساس حرية الإنسان وكرامته وقانون المواطنة وأن هذا القرار غير القانوني لا تبرير له سوى محاولات للتضييق عليه أكثر وأكثر وأن من حق الشاب علاء تسجيله وزوجته في سجل المتزوجين واستصدار بطاقة هوية جديدة له دون أي تأخير.

04 יוני 2022
مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان
ארגון מיזאן לזכויות האדם
Meezaan for Human Rights

לכבוד
משרד הפנים - עפולה
יהושוע חנקין 1, עפולה
א.נ.ג.,

תאריך : 09.01.2018
בפקס : 04-6521393
בדואר רשום

הנדון: מרשי עלאא חאלד אלטוויל ת.ז 315757427

בשם מרשי שבנדון הרינו לפנות אליכם כדלקמן :

1. מרשי – (להלן – "עלאא") , היה במעצר מנהלי מיום 13.08.2017 ועד ליום 12.12.2017
2. ביום כניסתו לכלא נלקחה ממנו תעודת הזהות שלו ע"י שירות בתי הסוהר .
3. ביום שחרורו ביקש לקבל לידיו בחזרה את תעודת הזהות , אך בכלא הסבירו לו כי עליו לפנות למשרד הפנים כדי להנפיק תעודת זהות חדשה .
4. ביום 25.12.2017 פנה עלאא למשרד הפנים שבעיר עפולה יחד עם אשתו ע"מ להנפיק תעודת זהות חדשה וכן בבקשה לרשום אותו ואת אשתו (גב' נור סעיד מסודה ת.ז 315458661) כנישואים וזאת בהתאם לחוזה נישואין מאושר בבית הדין השרעי באישור **מס' 237168 .**
5. הפקידה במשרדכם אשר טיפלה במרשיי בשם "מיכל" ביקשה ממנו תחילה לשלם 110 ₪ תמורת הנפקת תעודת זהות חדשה , לאחר שמרשי מסר לידיה את הסכום ביקשה ממנו לחכות מס' דקות , וכעבור כ – רבע שעה קראה לו והסבירה לו כי אין יכולת למשרד הפנים להנפיק לו תעודת זהות חדשה ולא רישום נישואין (**משיבות שאינן תלויות במשרד הפנים , וכי העניין צריך בדיקה מעמיקה " ירושלים "**) וכי תתקשר אליו למחרת בחזרה בשם " רנא " שהיא פקידה במשרדכם ותסביר לו את הסיבות ואת ההליך .
6. עד היום לא נוצר קשר כל שהוא עם מרשי.
7. אנו טוענים כי זכותו של עלאא לקבל תעודת זהות חדשה , וזכותו וזכות אשתו לרשום אותם כנישואים וכי סירובכם לעשות כך פוגע בזכויות יסוד שלו ומנוגדות לחוק יסוד כבוד האדם וחירותו , ולחוק האזרחות , וכי החלטתכם אינה סבירה ואינה מידתית ונובעת משיקולים זרים .
8. לאור כל האמור לעיל אבקשכם להנפיק למרשי תעודת זהות חדשה כמבוקש וכמו כן לרושם אותם כנישואים.
9. לטיפולכם הדחוף.

מצ"ב יפוי כח

בכבוד רב,
מתאמיד מוסטפא , עו"ד
ארגון מיזאן לזכויות האדם

Meezaan for Human Rights | ארגון מיזאן לזכויות האדם | مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان
Nazareth 16000 , P.O.B 10343 | נצרת 16000 ת.ד. 10343 | الناصرة 16000 ص.ب. 10343
Tel: (+972) 4-6471471 | טל: (+972) 4-6471471 | هاتف: (+972) 4-6471471
Fax: (+972) 4-6559992 | פקס: (+972) 4-6559992 | فاكس: (+972) 4-6559992
www.meezaan.org | Email:info@Meezaan.org

رسالة مؤسسة ميزان العاجلة إلى وزارة الداخلية الإسرائيلية